قسم الجغرافية **المادة / جغرافية التخطيط والتنمية**

المرحلة الثانية **استاذ المادة / د. ايناس محمد صالح**

المحاضرة الخامسة **lecture 5**

المقومات الأساسية للتنمية the basic components of development

لغرض البدء بعمليات التنمية لا بد من توفر مقومات أساسية وهي ، رأس المال ، الموارد الطبيعية ، الموارد البشرية ، ثم التكنولوجيا ، بدونها أو عدم توفر احدها لا يمكن البدء بتنمية ، لأنها مترابطة مع بعضها ومتكاملة، سوف نناقش هذه المقومات من الناحية الاقتصادية والجغرافية :

١ – رأس المال : إن القيام بأي مشروع اقتصادي سواء كان صناعيا أو زراعيا أو خدميا ، يتطلب توفير رأس المال الكافي لانجاز العمل لذلك المشروع ، ورأس المال يأتي من تراكم الادخارات التي من خلالها تتوفر الموارد لإغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك ، وان يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات التي لدى الأفراد والجهات المختلفة . وهذا الأمر ينطبق على التخصيصات الحكومية خاصة في البلدان التي تتبع النظام الاشتراكي ، إذن رأس المال يأتي إما من الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة أو الحكومات المركزية وحسب النظام الاقتصادي المتبع في البلدان المختلفة .

إن عملية توفر الموارد المالية ، ووجود ادخارات وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي لعملية الاستثمار ، ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى . (خلف ، د. فليح حسن ، ١٩٨٨)

إن اغلب الدول النامية تتوفر فيها مقومات التنمية وخاصة ما يتعلق بموارد البيئة الطبيعية والموارد البشرية ولكن لا يتوفر فيها رأس المال الكافي للتنمية خاصة وأنها تحتاج إلى دفعة قوية (Big push) للخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم ، (خير ، صفوح ، ٢٠٠٠) ، ولكن ينقصا رأس المال ، وعلى الرغم من سهولة انتقال رأس المال مكانيا ضمن الأقاليم الجغرافية بين الدول ولكنه يشكل عبئا كبيرا على الدول التي تحصل علية من الدول المتقدمة بسبب التبعات المالية الكبيرة نتيجة لتراكم الفوائد على تلك القروض ، وما يتبع ذلك من هيمنة سياسية على الدول النامية .

٢ – الموارد الطبيعية : تلعب الموارد الطبيعية دورا كبيرا في عملية التنمية على الرغم من اختلاف الباحثون في أهميتها ، فمنهم من يرى أن الموارد الطبيعية تلعب دورا حاسما في عملية التنمية ويربطون بين النمو الاقتصادي في بعض دول العالم المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية فيها ، بينما يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية

رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك ، بدليل أن بعض دول العالم قد تقدمت اقتصاديا بالرغم من قلة مواردها الطبيعية مثل اليابان .

إن البلدان المتقدمة وبفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر ، وبما أن هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور ولديها قدر واسع من رأس المال وتتوفر فيها كفاءة العنصر البشري ، فإنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية عن طريق ما يمكنها استيراد من المواد الأولية التي تحتاج إليها ، وهذا بعكس الدول النامية التي هي غير قادرة على إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر ، وانخفاض كفاءة العنصر البشري وقدرتها على التصدير ومنافسة السلع والبضائع المنتجة في الدول المتقدمة ، يؤدي ذلك إلى ضعف قدرتها على استيراد الموارد الطبيعية التي تحتاجها ، لذا فان عملية التنمية في الدول النامية تعتمد على مدى توفر الموارد الطبيعية بشكل أساسي .

ويمكن أن نشير هنا إلى أن ارتباط الموارد الطبيعية بالزراعة اكبر من ارتباطه بالصناعة لان الموارد التي تحتاجها الصناعة يمكن أن تعوض عن طريق الاستيراد أو إيجاد بدائل صناعية تعوض عن الطبيعية ، بينما لا يمكن تعويض أو استيراد الموارد الطبيعية التي تحتاجها الزراعة ، مثل التربة والمياه والمناخ والعناصر الأخرى .

إن معظم الدول النامية لا تعاني من شحه في الموارد الطبيعية حيث تمتلك قدرا مناسبا منها ، إذ أن معظمها تتوفر فيه أراضي صالحة للزراعة إلا أنها غير مستثمرة بشكل امثل أو أن عملية الاستثمار في المجال الزراعي تعاني من ضعف الكفاءة الإنتاجية للفرد وللدونم نتيجة لاعتماد الأساليب الزراعية المتخلفة ، هذا فضلا عن امتلاك اغلب الدول النامية إلى موارد طبيعية أخرى يمكن أن تستثمر اقتصاديا مثل المعادن ومصادر الطاقة المختلفة ، ولكنها تعاني من عدم توفر التكنولوجيا اللازمة ونقص في رأس المال وانخفاض في مستوى القدرات البشرية .

٣- **<u>الموارد البشرية :</u>** إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها ، إذ أن الهدف النهائي لعملية التنمية هو تحقيق الرفاهية والسعادة للإنسان ، وهذا يأتي عن طريق رفع المستوى ألمعاشي نتيجة لارتفاع مستوى دخل الفرد ، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فهذا يتأتى من خلال كون التنمية توضع أهدافها وخططها وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني . لذا فان الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية ، وان جميع مقومات التنمية من تراكم رأس المال والنمو السكاني واكتشاف موارد جديدة والتقدم التكنولوجي هو في النتيجة يأتي من دور الطاقات البشرية وجهودها .

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد القابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة ، لذا فان الدول النامية تقع في مشكلة الكم والنوع في مجال الموارد البشرية ، بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المختلفة الصناعية والزراعية والخدمية .

ولغرض تقييم أهمية الموارد البشرية يمكن أن نعتمد المؤشرات التالية :

- عدد السكان الذي يفترض أن يكون متناسباً مع حجم الثروات الطبيعية وهذا يعطي تصور عن قوة العمل وتعطي مؤشر لحجم السوق .
- حجم القوى العاملة ، وكم عدد السكان الذين هم في سن العمل وكم عدد السكان النشطين اقتصاديا .
- كم هي نسبة الإناث اللواتي بالإمكان مشاركتهم في الإنتاج .
- حالة التوازن في توزيع السكان البيئي (حضر وريف) .
- حالة التوزيع المكاني للسكان في المسرح الجغرافي للبلدان والأقاليم .
- حالة المجتمع ومدى تأثير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الأخرى على قوة العمل .
- مستوى التعليم العام والتعليم المهني والتعليم العالي .

٤ – التكنولوجيا : تعتبر التكنولوجيا مقومة أساسية ومهمة في عملية التنمية بكافة مجالاتها ، ذلك لان استخدام التقنيات الحديثة تلعب دورا هاما في عملية الإنتاج الواسع الزراعي والصناعي والخدمي .

تعرف التكنولوجيا على أنها الجهد النظم الذي يهدف إلى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بشكلها الواسع ، ومن أهم عناصرها ، براءات الاختراع والمعرفة التكنولوجية في المجالات

تبرز أهمية التكنولوجيا في كونها الوسيلة الفعالة التي تحقق القدرة المتاحة من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف وإضافة مواد جديدة من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية، وتؤدي إلى زيادة الانتفاع من تلك الموارد عن طريق زيادة القيمة الاقتصادية لها، وإنها تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الموجودة عن طريق تحقيق الاقتصاد في استخدامها ، واكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلف الإنتاج إن التوزيع الجغرافي غير المتكافئ بين الدول النامية والدول المتقدمة ، أدى إلى تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة لاعتمادها في عملية التنمية على التكنولوجيا التي تصدرها لها الدول المتقدمة ، ومما يزيد في المشكلة هو إن الدول المتقدمة تعتمد على أساليب متنوعة لاستنزاف قدرات وثروات البلدان المتخلفة والنامية وإعاقة تطورها وعدم السماح لها بامتلاك البيئة المناسبة التي تمكنها من تحقيق التطور التكنولوجي .